

تأميمات اجتماعية - مدى احقية التأميمات الاجتماعية بعداد تأميمات على مشروع المخايز الالية بمحافظة الاسماعيلية - عدم قبول الطلب لوروده عن غير الطريق الذي رسمه القانون - اذ ورد الطلب من غير وزارة التأميمات الاجتماعية .

-١

اجتمعت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ فبراير سنة ٢٠٠٣ واستعرضت المادة (١٥٩) من قانون التأميمات الاجتماعية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ . واستظهرت الجمعية العمومية - مما تقدم - وحسبما استقر عليه افتاؤها - أن طلب الرأى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام قوانين التأميمات الاجتماعية لا يتأتى الا عن طريق وزير التأميمات الاجتماعية فاذا كانت الافادة بالرأى تقتضى لزوما التعرض لجانب من أحكام قانون التأميم الاجتماعى المشار اليه فلا يسوغ نزولا عن صريح الحكم آنف البيان الخوض فيما طلب الرأى فيه اذا ورد الطلب من غير السبيل الذى رسمه القانون .

ولما كان الموضوع المعروض متعلقا بتطبيق أحكام قانون التأميم الاجتماعى المشار اليه ومن ثم فلا يجوز لغير وزارة التأميمات الاجتماعية طلب الرأى من الجمعية العمومية بشأنه ، واذا ورد الطلب المعروض من غير هذه الوزارة فلا مناص من التقرير بعدم قبوله .

(فتوى رقم ١٢١ بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٣ ملف رقم ٢١٤/٢/٢٧)